

قرائن تصحيح الوجهين عند أبي حاتم الرازي في كتاب العلل
indications of the correction of the two sides according to Abu
Hati; Al-Razi in the book "AL-illal"

أحمد بوعليطة^{1*}، أ. د بلخير حدي²

¹ جامعة أحمد دراية (أدرار)، ahm.boualita@univ-adrar.edu.dz

² جامعة أحمد دراية (أدرار)، hodbibb@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2025/04/02 تاريخ القبول: 2025/05/21 تاريخ النشر: 2025/06/05

ملخص:

إن من أهم الدلائل التي ذكرها العلماء للعلّة مخالفة الراوي لغيره، فمتى وقع الخلاف في رواية حديث من الأحاديث دل على حصول الخطأ فيها في الغالب، إلا أنه تارة يحكم أئمة الحديث بصحة الوجهين، معتمدين في ذلك على قرائن تصحب الخبر تدل على أن الوجهين محفوظان، وأن الراوي حدث بالوجهين كليهما، فجاء هذا البحث لجمع وبيان هذه القرائن التي يستدل بها هؤلاء الأئمة على ذلك، من خلال تتبع أحكام الإمام الحافظ أبي حاتم الرازي في كتاب العلل لابنه عبد الرحمن. وقد كشف البحث عن خمس قرائن استعملها الإمام أبو حاتم الرازي في ترجيحه لصحة الوجهين، وهذه القرائن تدل على عمق فهم الأئمة المتقدمين، ودقة علم العلل كلمات مفتاحية: قرائن؛ تصحيح؛ الوجهين؛ أبو حاتم الرازي.

Abstract:

One of the most important indications that scholars have mentioned for the defect is the narrator's contradiction with others. Whenever a disagreement occurs in the narration of a hadith, it usually indicates that there is an error in it. However, sometimes the imams of hadith rule on the authenticity of both sides, relying on indications that accompany the report indicating that both sides are preserved, and that the narrator narrated both sides. This research came to collect and explain these indications that these imams use as evidence for this, by following the rulings of Imam Al-Hafiz Abu Hatim Al-Razi in the book "AL-illal" by his son Abdul Rahman. The research revealed five indications that Imam Abu Hatim Al-Razi used in his preference for the authenticity of the two sides. These indications indicate the

depth of understanding of the early imams and the accuracy of the science of hadith

Keywords: indications; correction; the two sides; Abu Hatim Al-Razi.

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد: يعتبر البحث عن علل الأحاديث، والتنقيب عن أخطاء الثقات أهم أبواب علوم الحديث، وأدق مسائلها، ولذلك كان لزاماً على من أراد الوقوف على تلك المسائل أن ينقب عنها في كلام أهلها الذين اختصوا بمعرفتها دون غيرهم من الناس، ومن هؤلاء النقاد الأفاضل الذين كان لهم طول باع في هذا الباب الإمام الحافظ أبو حاتم الرازي، وقد اتسمت أحكام هذا الإمام باقتراحها ببيان سبب حكمه في كثير من الأحيان مما يجعل من كلامه مصدراً مهماً للوقوف على قواعد هذا الفن المهم الذي وصفه أهل العلم بالدقة والعموض، وقد جاء هذا البحث لإبراز جانب مهم من جوانب هذا الفن، بالبحث في نوع مهم جداً من القرائن التي يعتمد عليها الأئمة في ترجيح الروايات، وهي قرائن تصحيح الوجهين من خلال تتبع أحكام الإمام أبي حاتم الرازي في كتاب العلل، وقد وسم بعنوان: "قرائن تصحيح الوجهين عند أبي حاتم الرازي في كتاب العلل"

1- مشكلة البحث: تدور إشكالية هذا البحث حول سؤال رئيسي: ما هي القرائن التي

استند إليها أبو حاتم في الحكم بصحة الوجهين عند حصول اختلاف في رواية الحديث؟ وكيف أعمل أبو حاتم هذه القرائن في نقده؟ وهل هي موجبة للحكم بصحة الوجهين بمجرد وجودها أم لا بد لها من شروط حتى يبنى عليها؟

2-3 أهمية البحث وأسباب اختياره: تظهر أهمية البحث في النقاط التالية:

- ✓ علو منزلة أبي حاتم، وبراعته في باب العلل والنقد.
- ✓ أن أبا حاتم غالباً ما يقرن الحكم على الأحاديث ببيان القرينة التي اعتمد عليها في ذلك، وهذه ميزة كبرى لا تكاد تجدها عند غيره من أئمة العلل.
- ✓ أهمية القرائن في الحكم على الأحاديث تصحيحاً وتعليلاً، وكون الحكم على الحديث في كثير من الأحيان متوقفاً عليها.

✓ أن معرفة هذه القرائن ينبغي عليها دفع التعليل عن بعض الأحاديث التي أعلت بالمخالفة.

✓ أن الجهل بهذه القرائن يقع في تضعيف ما صح من روايات الثقات بسبب وقوع الاختلاف.

4- أهداف البحث: يمكن إجمال الأهداف التي يرمي البحث إلى تحقيقها فيما يلي:

- ✓ بيان دقة نقاد الحديث وأئمة العلل في أحكامهم.
- ✓ توضيح جانب مهم من جوانب علم العلل الذي عرف بالغموض.
- ✓ معرفة القرائن التي استند إليها أبو حاتم في تصحيح الوجهين.
- ✓ الوقوف على كيفية توظيف أبي حاتم لهذه القرائن في نقده للحديث.
- ✓ معرفة أسباب وقوع الخلاف بين الرواة مع كون جميع الأوجه صحيحة.

المنهج المتبع في البحث:

اعتمدت في هذا البحث على منهجين:

المنهج الاستقرائي في تتبع أحكام الحافظ أبي حاتم في كتب العلل، وجمع مادة البحث.

المنهج التحليلي: في تحليل وشرح كلامه على النصوص المختارة واستنباط القرائن التي اعتمد

عليها، وشروط إعماله لها ونحو ذلك.

المطلب الأول: التعريف بأبي حاتم الرازي

الفرع الأول: اسمه ونسبه

هو: أبو حاتم محمد بن إدريس بن المنذر الرازي الحنظلي من تميم بن حنظلة بن يربوع،

وقيل: عرف بالحنظلي لأنه كان يسكن في درب حنظلة، بمدينة الري. (الذهبي، 1985، صفحة

247/13)

الفرع الثاني: مولده ونشأته وطلبه للعلم:

ولد أبو حاتم سنة خمس وتسعين ومائة بالري -لهذا فهو يعد في طبقة البخاري وإن كان

متأخرا عنه في الوفاة بمدة-، واعتنى أبو حاتم بطلب العلم من صغره، فكان يحضر مجالس التحديث

بالري وهو صغير، وأول كتاب سمعه كان سنة تسع ومائتين وهو ابن أربع عشرة سنة، ثم رحل في

البلاذ، وطوف في الآفاق، وسمع من أشهر أعلام ومحدثي عصره، فرحل إلى البحرين ومصر ودمشق وحمص والكوفة وغيرها من البلاد، كما يحكي عن نفسه فيقول كما في الجرح والتعديل (ابن أبي حاتم ع..، 1952، صفحة 359/1): أول سنة خرجت في طلب الحديث أقمت سبع سنين أحصيت ما مشيت على قدمي زيادة على ألف فرسخ: لم أزل أحصى حتى لما زاد على ألف فرسخ تركته، ما كنت سرت أنا من الكوفة إلى بغداد فما لا أحصي كم مرة ومن مكة إلى المدينة مرات كثيرة... وكان عنده صبر وجلد عظيمين، ولقي في طلب العلم مشقة كبيرة، فقد كانت تمر عليه الأيام بلا أكل ولا زاد، بل قد شارب على الهلاك مرات عديدة، ومع ذلك كان حريصا على بذل نفسه في طلب العلم، وقد ذكر ابنه في ترجمته من تقدمه الجرح والتعديل بابا فيما لقي من المقاسات في طلب العلم (ابن أبي حاتم ع..، 1952، صفحة 363/1) تدل على عظم شأن هذا الإمام، وتسلط الضوء على الجهود التي بذلها أئمة الحديث في حفظ السنة ونقلها لمن بعدهم.

الفرع الثالث: أشهر شيوخه

لقد أثمرت كثرة ترحال أبي حاتم في البلدان أخذه عن كثير من الشيوخ والمحدثين في مختلف البلدان والطبقات، حتى قال الذهبي في السير (الذهبي، 1985، صفحة 248/13) -بعد ذكره لكثير من شيوخه-: ويتعذر استقصاء سائر مشايخه، فقد قال الخليلي: قال لي أبو حاتم اللبان الحافظ: قد جمعت من روى عنه أبو حاتم الرازي، فبلغوا قريبا من ثلاثة آلاف.

ومن أشهر شيوخ أبي حاتم: عبيد الله بن موسى، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، وقبيصة بن عقبة السوائي، وأبو نعيم الفضل بن دكين، وعثمان بن الهيثم المؤذن، ويحيى بن بكير، وآدم بن أبي إياس، وأبو زيد الأنصاري النحوي وغيرهم.

الفرع الرابع: أشهر تلاميذه

لقد اشتهر ذكر أبي حاتم، وطلبه طلاب الحديث من كل مكان، وكثر الآخذين عنه، ومن أشهرهم: يونس بن عبد الأعلى، والربيع بن سليمان المؤذن شيخه، وأبو زرعة الرازي رفيقه وقرايته، وأبو زرعة الدمشقي، وإبراهيم الحري، وأبو داود، وأبو عبد الرحمن النسائي في (سنيهما)، وأبو عوانة الإسفراييني وغيرهم. (الذهبي، 1985، صفحة 248/13)

وأشهر تلاميذه، وناقل علمه، ولده الحافظ الإمام أبو محمد بن عبد الرحمن بن أبي حاتم.

الفرع الخامس: ثناء العلماء عليه.

لقد شاع ذكر أبي حاتم في الأقطار، وبرز نجمه بين الأئمة والأخبار، ولا تكاد تجد عالما من علماء الحديث ممن عاصره أو جاء بعده إلا وقد أثنى عليه، وأشاد بعلمه وفهمه، ومما نقل من ثناء العلماء عليه:

قول عبد الرحمن بن أبي حاتم: سمعت موسى بن إسحاق القاضي يقول: ما رأيت أحفظ من والدك، قال: وقد لقي أبا بكر بن أبي شيبة وابن نمير ويحيى بن معين ويحيى الحماني. (ابن أبي حاتم ع.، 1952، صفحة 204/7)

وقال أيضا: سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول: أبو زرعة وأبو حاتم إماما خراسان ودعا لهما وقال: بقاؤهما صلاح للمسلمين. (ابن أبي حاتم ع.، 1952، صفحة 334/1)

وقال أحمد بن سلمة النيسابوري: ما رأيت بعد إسحاق، ومحمد بن يحيى أحفظ للحديث من أبي حاتم الرازي، ولا أعلم بمعانيه (الذهبي، 1985، صفحة 251/13)

الفرع السادس: وفاته

توفي أبو حاتم رحمه الله في شعبان، سنة سبع وسبعين ومائتين. (الذهبي، 1985، صفحة 262/13)

المطلب الثاني: قرائن صحة الوجهين عند أبي حاتم

لا يخفى على المشتغل بالحديث أن الحكم على الحديث في كثير من الأحيان لا يكفي فيه مجرد المعرفة بثقة راويه أو ضعفه، واتصال سنده أو انقطاعه، بل يتوقف الحكم فيه على القرائن المختفة بالخبر، إذ هي الوجبة لتصحيح الحديث أو تضعيفه، كما في زيادة الثقة وفي تعارض الوصل والإرسال ونحوها، فالذي يدل عليه تصرف الأئمة كالبخاري وعبد الرحمن ابن مهدي وغيرهم أنهم لا يحكمون عليها بحكم مطرد بل يرجحون فيها بحسب القرائن المختفة بالخبر، يقول الحافظ ابن حجر في الكلام على زيادة الثقة: (ابن حجر، 1984، صفحة 687/2) الذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن.

ويقول العلاني في الكلام على تعارض الوصل والإرسال: (ابن حجر، 1984، صفحة 604/2) كلام الأئمة المتقدمين في هذا الفن كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى بن سعيد القطان وأحمد

بن حنبل والبخاري وأمثالهم يقتضي أنهم لا يحكمون في هذه المسألة بحكم كلي بل عملهم في ذلك دائر مع الترجيح بالنسبة إلى ما يقوى عند أحدهم في كل حديث حديث. اهـ

وهذه القرائن كثيرا ما يرتبط ذكرها بتضعيف الخبر والكلام عن العلل مما قد يوقع في الذهن أن القرائن التي يتكلم عليها أئمة العلل خاصة بالتضعيف أو يحتاج إليها فقط في التضعيف، ولكن الحقيقة أن أئمة العلل كما يعتمدون على القرائن في الحكم على وهم الثقة وضعف حديثه فإنهم يعتمدون كذلك على القرائن في الحكم بسلامة الأصل الذي هو قبول حديث الثقة إذا عرض له ما يوهم انحرامه ودخول الخلل فيه.

ولا شك أن هذه القرائن -قرائن التصحيح- لا تقل أهمية عن قرائن التضعيف، إذ أن إهمال كلا النوعين من القرائن يؤدي إلى الخطأ في الحكم على الحديث، فإهمال قرائن الإعلال يؤدي إلى تصحيح ما هو ضعيف، ونسبة ما لا يثبت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وإهمال قرائن التصحيح يؤدي إلى تضعيف ما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، لذا وجب الاهتمام بهذه القرائن.

وهذا بيان لبعض هذه القرائن التي استعملها الإمام الحافظ أبو حاتم الرازي خلال نقده للأحاديث في كتاب العلل.

الفرع الأول: كون الراوي الذي اختلف عليه واسع الرواية.

يختلف رواة الحديث من حيث كثرة الرواية وقلتها اختلافا كبيرا، ويتفاوتون في ذلك تفاوتاً عظيماً، فرب راو ليس له من الرواية إلا حديث أو حديثان، ورب راو لا تتسع لجمع روايته الدواوين، ولا تكاد تجد حديثاً إلا وله فيه رواية، وهذه القلة والكثرة في الرواية لها أثر في تصحيح الأحاديث وتضعيفها، ولها حظ وافر من نظر أئمة العلل، ولهذا تجد أئمة هذا الشأن يحملون من المكثّر ما لا يحملون من المقل، كما في مسألة التفرد مثلاً فإنهم يحملون تفرد المكثّر ولا يحملون تفرد المقل، يقول ابن رجب: (ابن رجب، 1987، صفحة 582/2) وأما أكثر الحفاظ المتقدمين فإنهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه أنه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه... اهـ

ومن هنا نجد أن الحافظ أبا حاتم الرازي قد استعمل قرينة كون الراوي واسع الرواية في تصحيح كلا الوجهين، حيث يقول ابن أبي حاتم في العلل (ابن أبي حاتم أ.، 2006 م، صفحة 148/2): وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه أبو الأحوص، عن أبي إسحاق، عن العيزار بن حريث، عن أبي بصير، عن أبي بن كعب، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أثقل الصلاة على المنافقين صلاة العشاء والفجر، ولو يعلمون ما فيهما لأتوهما ولو حبوا، وإن الصف الأول لعلی مثل صف الملائكة...» الحديث.

قال أبو محمد: ورواه شعبة، والحجاج ابن أرطاة، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن أبي بصير، عن أبي بن كعب، عن النبي صلى الله عليه وسلم. ورواه الثوري، واختلف عنه:

فقال وكيع: عن الثوري

وقال غيره: عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن أبي بصير، عن أبي بصير، عن أبي، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ورواه زهير بن معاوية، وزكريا بن أبي زائدة، وجريز بن حازم، عن أبي إسحاق، عن عبد الله بن أبي بصير، عن أبيه، عن أبي، عن النبي صلى الله عليه وسلم؟

فقال أبي: كان أبو إسحاق واسع الحديث؛ يحتمل أن يكون سمع من أبي بصير، وسمع من ابن أبي بصير عن أبي بصير، وسمع من العيزار عن أبي بصير.

قال أبي: وسمعت سليمان بن حرب؛ قال: أخبرني وهب بن جريز؛ قال: قال شعبة: أبو إسحاق قد سمع من عبد الله بن أبي بصير ومن أبي بصير كلاهما هذا الحديث. اهـ

فهذا الحديث رواه أبو إسحاق واختلف عليه على ثلاثة أوجه:

الأول: عنه عن العيزار بن حريث عن أبي بصير عن أبي عن النبي صلى الله عليه وسلم، رواه عنه بذلك أبو الأحوص.

الثاني: عنه عن عبد الله بن أبي بصير عن أبي بصير عن أبي عن النبي صلى الله عليه وسلم، رواه عنه كذلك: زهير بن معاوية، وزكريا بن أبي زائدة، وجريز بن حازم، والثوري في وجه.

الثالث: عنه عن أبي بصير —مباشرة بغير واسطة— عن أبي عن النبي صلى الله عليه وسلم، رواه عنه كذلك: شعبة والحجاج بن أرطاة والثوري في وجه.

فحكم أبو حاتم بصحة الأوجه الثلاثة وذكر أنه صحح الأوجه كلها لأن أبا إسحاق كان واسع الرواية، مكثراً من الحديث، فلهذا لا يستغرب منه أن يكون سمع الحديث من العيزار ومن عبد الله بن أبي بصير ثم لقي أبا بصير فحدثه، لأن الرواة عنه ثقات، والأصل في حديث الثقة القبول، لا سيما وقد توبع كل منهم على روايته — ما عدا أبا الأحوص فلم يذكر من تابعه على روايته —. وقد تأكد له ذلك بقول شعبة: إن أبا إسحاق سمع هذا الحديث من عبد الله بن أبي بصير ومن أبي بصير.

وقد وافق أبا حاتم على تصحيح جميع الأوجه علي بن المديني ومحمد بن يحيى الذهلي، فقد روى الحاكم في المستدرك (الحاكم، 1997، صفحة 364/1) "عن علي بن المديني أنه ذكر الأوجه الثلاثة عن أبي إسحاق ثم قال: وما أرى الحديث إلا صحيحاً. وعن محمد بن يحيى الذهلي أنه قال: كلها محفوظة."

ومن أمثلة استعمال أبي حاتم لهذه القرينة في تصحيح جميع الأوجه ما رواه ابن أبي حاتم في العلل (ابن أبي حاتم أ، 2006 م، صفحة 81/2) أنه سأل أباه عن حديث رواه سعيد ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن خلاص، عن أبي رافع، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: فيمن أدرك من صلاة الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس، فطلعت الشمس، فليصلي إليها أخرى.

فقال: قد روى هذا الحديث معاذ بن هشام، عن أبيه، عن قتادة، عن عذرة بن تميم، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ورواه همام بن يحيى، عن قتادة، عن النضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله.

قال: أحسب الثلاثة كلها صحاح، وفتادة كان واسع الحديث، وأحفظهم: سعيد بن أبي عروبة قبل أن يختلط، ثم هشام، ثم همام. " اهـ

فقضى بصحة الأوجه الثلاثة لكون قتادة كان واسع الحديث، وهكذا فإن أبا حاتم إذا وقع الخلاف على راو واسع الرواية مكثراً من الأحاديث، وكان الرواة عنه ثقات فإنه يحكم بصحة الأوجه كلها.

الفرع الثاني: كون الإسناد المرجوح على خلاف الجادة

إن المشتغل برواية الحديث يظهر له أن هناك مجموعة من الأسانيد يكثر ورودها في الأحاديث، وعليها مدار أغلب الأحاديث، فتجد هذه الأحاديث لكثرة ورودها سهولة الحفظ، بل كثيرا ما يسبق اللسان إليها لكثرة اعتياده عليها، ولهذا تجد أن أئمة العلل إذا وقع اختلاف بين الرواة، وكان أحد أوجه الاختلاف قد سلك الطريق المشهور يحكمون بوجهه؛ لأن الخطأ فيه سهل، بخلاف الطريق الغريبة فإنه يستبعد وقوع الخطأ فيها، ومن هنا نجد الحافظ أبا حاتم الرازي استعمل هذه القرينة في تصحيح الوجهين، وذلك أنه إذا كانت الطريق المرجوحة قد رواها إمام وكان إسنادها غريبا فإنه يدل على حفظها.

قال ابن أبي حاتم (ابن أبي حاتم أ.، 2006 م، صفحة 4/596): وسألت أبي عن حديث رواه سفيان الثوري، عن معاوية بن صالح، عن عبد الرحمن بن جبير، عن عقبة بن عامر؛ قال: سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن المعوذتين؟

ف قيل لأبي: إن أبا زرعة قال: هذا خطأ؟

قال أبي: الذي عندي أنه ليس بخطأ، وكنت أرى قبل ذلك أنه خطأ؛ إنما هو: معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن معاوية، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

قيل لأبي: كذا قاله أبو زرعة.

قال أبي: وليس هو عندي كذا، الذي عندي: أنه صحيح؛ الذي كان: الحديثين

جميعا كانا عند معاوية بن صالح، وكان الثوري حافظ، فكان حفظ هذا أسهل على الثوري من حديث العلاء، فحفظ هذا، ولم يحفظ ذاك، ومما يدل أن هذا الحديث صحيح: أن هذا الحديث يرويه الحمصيون، عن عبد الرحمن بن جبير، عن عقبة، ومحال أن يغلط بين هذا الإسناد إلى إسناد آخر؛ وإنما أكثر ما يغلط الناس إذا كان حديثا واحدا من اسم شيخ إلى شيخ آخر، فأما مثل هؤلاء فلا أرى يخفى على الثوري. اهـ

هذا الحديث رواه معاوية بن صالح واختلف عليه فيه على وجهين:

الأول: عن العلاء بن الحارث، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن عقبة بن عامر. رواه عنه

جماعة منهم: عبد الرحمن بن مهدي وزيد بن الحباب وعبد الله بن وهب

والثاني: عن عبد الرحمن بن جبير، عن أبيه عن عقبة بن عامر. تفرد به الثوري. ومن خلال بيان رواية كلا الوجهين يتبين أن الوجه الأول أرجح، لأنه رواه جماعة، وفيهم من هو من الأئمة كعبد الرحمن بن مهدي، ولهذا ذهب أبو زرعة - وكان أبو حاتم يوافقه - إلى أن رواية سفيان وهم؛ لتفرد بها مخالفا في ذلك أصحابه، إلا أن أبا حاتم رجح صحة كلا الوجهين لاحتفاف رواية سفيان الثوري بقرينة قوية تدل على حفظه وعدم وهمه؛ وهي غرابة الإسناد الذي روى به الثوري هذا الحديث، وذلك أن سفيان الثوري حافظ، والإسناد الذي روى به الجماعة إسناد مشهور يسهل على الثوري حفظه، بخلاف الإسناد الذي روى به سفيان فإنه إسناد غريب لا يمكن للذهن أن يسبق إليه، ولا يمكن لحافظ أن يغلط فيجيء بمثله، لأن عادة الذهن عند الوهم أن يسبق إلى ما اعتاده من الأسانيد المشتهرة لا أن يأتي بإسناد غريب.

إذن حكم أبو حاتم بصحة الوجهين لأن الوجه الأول رواه جماعة من الثقات لا يمكن اجتماعهم على الخطأ، ولا ريب في صحة روايتهم، والوجه الثاني وإن كان تفرد به راو واحد إلا أنه احتفت به قرينة قوية تؤكد صحته وهي كونه إسنادا غريبا على خلاف الجادة مع كون راويه حافظا لا يمكن لمثله أن يجيء بذلك الإسناد غلطا.

وقد وافق أبا حاتم في تصحيح رواية سفيان ابن خزيمة فقال: أصحابنا يقولون: الثوري أخطأ في هذا الحديث، وأنا أقول غير مستنكر لسفيان أن يروي هذا عن معاوية، وعن غيره. ومن هنا يمكن القول بأن أبا حاتم يستعمل قرينة غرابة الإسناد في الحكم بصحة الوجهين بشرطين:

الأول: أن تكون هذه الطريق الغريبة هي الطريق المرجوحة التي تحمل التضعيف.

الثاني: أن يكون راويها ثقة حافظا لا يحتمل منه أن يغلط فيجيء بذلك الإسناد الغريب.

الفرع الثالث: ورود كلا الطريقتين مجموعين عند أحد الرواة

غالبا ما يكون تعليل الأئمة للحديث لوجود اختلاف في روايته؛ لأن هذا الاختلاف في الغالب ناشئ عن خطأ بعض الرواة، إلا أنه تارة يكون في رواية أحد الرواة جمع بين هذه الأوجه، فيروي جميع الأوجه عن الشيخ مما يدل على أن الشيخ حدث بالوجهين جميعا، وأن عنده الحديث من طريقتين، فيكون كل راو حدث عن الشيخ بما حفظه، وأدى من الشيخ كما سمعه، فينتفي بذلك

تعليل الحديث، ويظهر حفظه وتبين سلامته، وقد استعمل أبو حاتم رحمه الله هذه القرينة في تصحيح جميع الأوجه في مواضع عديدة:

فقد روى ابن أبي حاتم في كتاب العلل (ابن أبي حاتم أ.، 2006 م، صفحة 273/2): قال: وسألت أبي عن حديث رواه ابن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن عطاء بن يسار، عن رجل من الأنصار من بني بياضة؛ أنه سمع رسول الله وهو مجاور في المسجد، فوعظ الناس وحذرهم وقال: «المصلي يناجي ربه؛ ولا يجهر بعضكم على بعض بالقرآن».

وروى ابن الهاد أيضا على إثر ذلك عن محمد بن إبراهيم، عن أبي حازم مولى الغفاري؛ أنه حدثه - هذا الحديث - البياضي، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم؟

قال أبي: لولا أن ابن الهاد جمع الحديثين، لكننا نحكم لهؤلاء الذين يروونه. اهـ

فيظهر من هذا المثال: أن الأصل عند أبي حاتم أن الاختلاف في سند الحديث دليل على الخطأ، موجب للموازنة والترجيح، ولكن أبا حاتم يحكم بصحة الوجهين أو أوجه الخلاف إذا وردت قرينة أو قرائن تدل على أن الجميع محفوظ، كما حدث هنا بحيث احتف بهذا الاختلاف قرينة قوية تؤكد صحته وسلامته من الخطأ، وهي ورود كلا الوجهين مجموعين عند أحد الرواة.

ومثاله أيضا ما رواه ابن أبي حاتم في كتابه العلل (ابن أبي حاتم أ.، 2006 م، صفحة 401/2) قال: وسألت أبي عن حديث رواه مالك وابن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه سئل عن الصلاة في الثوب الواحد؟ فقال: أوكلكم يجد ثوبين؟! .

ورواه سليمان بن كثير، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم؟ قال: كلاهما صحيح، قد روى عقيل، عن الزهري، عن سعيد وأبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ جمعهما. اهـ

فهنا أبو حاتم حكم بصحة كلا الوجهين وبيّن أنه اعتمد في ذلك على كون عقيل قد روى كلا الوجهين عن الزهري، وربما تأيّد ذلك عنده بكون الزهري واسع الرواية، وكثيرا ما يقع في روايته هذا.

ومن هنا يظهر أن هذه القرينة تقوى بأمرين:

1- أن يكون الراوي الذي وقع عليه الاختلاف يحتمل منه أن يكون عنده الحديث بالوجهين، كما في هذا المثال فإن الزهري إمام واسع الرواية لا يستغرب منه أن يكون عنده الحديث من طريقتين، أما لو كان الراوي مقلا من الرواية، فقد لا تقوى هذه القرينة للحكم بصحة الوجهين.

2- أن يكون الراوي الذي روى الوجهين جميعا يحتمل منه ذلك أيضا، بأن يكون عنده ملازمة لذلك الشيخ كما وقع في هذا المثال؛ فإن عقيلًا من الطبقة الأولى من أصحاب الزهري، وهم الذين جمعوا بين الحفظ والإتقان مع طول الصحبة والملازمة. (ابن رجب، 1987، صفحة 613/2)

الفرع الرابع: اختلاف ألفاظ الروائين.

من المقرر عند علماء الحديث وأئمة النقد أن الأصل في الرواية الاتحاد، ولذلك فإنهم يحكمون على الحديث الذي وقع فيه اختلاف بوجود علة فيه، فمتى احتفت بالحديث قرينة تبين أن الحديث روي بوجه متعدد اندفعت عنه علة الاختلاف، وسلم الحديث من الضعف، ومن هذه القرائن التي استعملها أبو حاتم في الحكم على كلا الوجهين بالصحة اختلاف ألفاظ الرواية، فعن ابن أبي حاتم أنه قال (ابن أبي حاتم أ.، 2006 م، صفحة 649/6):

وسألت أبي عن حديث رواه عمران القطان، عن قتادة، عن سعيد بن أبي الحسن، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ في قصة الغار.
ورواه أبو عوانة، عن قتادة، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرفوع.
قلت لأبي: ما الصحيح؟

قال: الحديثان عندي صحيحان؛ لأن ألفاظهما مختلفة.

قال أبي: حدثنا مسدد؛ قال: حدثنا أبو عوانة، عن قتادة، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم -في قصة الغار-، وذاكرت أبا ربيعة فهد بن عوف، فقال: كيف حدثكم المعلى؟ قلت: لم يرفعه، فقال: حدثنا أبو عوانة، عن قتادة، عن أنس، عن النبي صلى الله عليه وسلم. اهـ
فهذا الحديث رواه قتادة واختلف عليه على وجهين:

الأول: رواه عمران القطان عنه عن سعيد بن أبي الحسن عن أبي هريرة مرفوعا.
والثاني: رواه أبو عوانة عنه عن أنس مرفوعا.

فحكم أبو حاتم بصحة الوجهين وعلل ذلك باختلاف ألفاظ الروائين، ووجه دلالة اختلاف ألفاظ الروائين على صحة الوجهين أن اختلاف الألفاظ يدل على عدم اتحاد المجلس، وأن أبا عوانة وعمران القطان سمعا من قتادة في مجالس متعددة، وكل واحد روى كما سمع، وأدى كما حفظ، فكون ألفاظ المتن مختلفة يشعر بأن الاختلاف في الإسناد ليس ناشئا عن الغلط، وإنما لكون الشيخ حدث بالحديث على أوجه مختلفة، وسمع الرواة في مجالس متعددة، وكل واحد حدث بما سمع، ويعضد كون الحديث صحيحا بالوجهين أن من وقع عليه الاختلاف -وهو قتادة- حافظ واسع الرواية أكثر من الحديث، لا يستغرب منه كون الحديث عنده بإسنادين، بل هذا مشهور عنه أنه يحدث بالحديث الواحد عن جماعة كما قال عنه أبو زرعة الرازي (ابن أبي حاتم أ.، 2006 م، صفحة 55/3).

ومن هنا يمكن أن نقول: إن اختلاف ألفاظ المتن يدل على تعدد الرواية إلا أن هذه القرينة تقوى للحكم بصحة الوجهين إذا كان الراوي المختلف عليه أكثرنا واسع الرواية. وبالعكس من ذلك فإن اتحاد ألفاظ الرواية قرينة على عدم التعدد ويدل على أن الاختلاف سببه غلط بعض الرواة، وقد استعمل هذه القرينة أبو حاتم في تضعيف بعض الطرق، كما روى ابن أبي حاتم في العلل (ابن أبي حاتم أ.، 2006 م، صفحة 163/2) قال:

وسألت أبي عن حديث رواه علي بن هاشم، عن ابن أبي ليلى، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عبد الله بن باباه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ في الاستسقاء. وروى هذا الحديث بكر بن عبد الرحمن، عن عيسى بن المختار، عن ابن أبي ليلى، عن داود بن علي، عن أبيه، عن جده، عن النبي صلى الله عليه وسلم؛ في الاستسقاء؟ قال أبي: الصحيح عندي - والله أعلم -: ما رواه شعبة، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سالم بن أبي الجعد، عن النبي صلى الله عليه وسلم، مرسل؛ في دعاء الاستسقاء. قال أبي: وليس لعبد الله بن باباه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم في الاستسقاء - معنى.

قال أبي: وأما حديث داود بن علي: **فإني عارضته بحديث حبيب، عن عبد الله بن باباه، عن أبي هريرة: أن النبي صلى الله عليه وسلم... فإذا قد خرج المتن سواء، ليس فيه زيادة ولا نقصان إلا ما شاء الله. اهـ**

فيظهر من هذا المثال كيف استعمل أبو حاتم قرينة اتحاد ألفاظ الروائين في الحكم بخطأ الوجه الثاني، وهي عكس القرينة التي استعملها في الحكم بصحة الوجهين. وفي هذا أيضا بيان عناية الأئمة النقاد بالمتون، وتوجه نظرهم خلال النقد إلى المتن والسند جميعا، لا كما يزعمه بعض المغرضين من أن نظر الأئمة كان قاصرا على الأسانيد دون المتون.

الفرع الخامس: ورود متابعة لكل وجه من أوجه الخلاف

من أهم دلائل العلة عند المحدثين التفرد والمخالفة، وكثيرا ما يقتزن وقوعهما في الأحاديث المعلقة، فأكثر الأحاديث المعلقة يجتمع فيها المخالفة والتفرد، وحينئذ يقوى الحكم بخطأ الرواية المتصفة بذلك ولو كان راويها ثقة، لكن إذا وقع اختلاف في رواية الحديث، ووردت متابعة لكل وجه من أوجه الخلاف فإنه يقوى القول بصحة جميع الأوجه، لاسيما إذا احتفت هذه الروايات بقرائن أخرى مقوية ككون الرواة حفاظا، أو كون من وقع عليه الاختلاف مكثرا من الرواية أو غير ذلك من القرائن المقوية.

وقد استعمل أبو حاتم رحمه الله قرينة ورود متابعة لكل وجه من أوجه الخلاف في نقده للأحاديث، ومن ذلك: ما رواه ابن أبي حاتم في العلل (ابن أبي حاتم أ، 2006 م، صفحة 52/3) قال:

وسألت أبي وأبا زرعة عن حديث رواه يحيى بن سعيد، ووكيع، وابن المبارك: فأما يحيى، وابن المبارك، وشبابة، فإنهم قالوا: عن شعبة، عن قتادة، عن أبي أيوب، عن جويرية: أنه دخل عليها وهي صائمة يوم الجمعة، فقال: أصمت أمس؟ قالت: لا ... وذكر الحديث. وأما وكيعة فقال: عن شعبة، عن قتادة، عن أبي أيوب: أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على جويرية.

وروى هذا الحديث سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الله بن عمرو: أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على جويرية. ورواه همام، فقال: عن قتادة، عن أبي أيوب، عن جويرية: أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها. تابع شعبة.

وروى هذبة مرة، فقال: عن همام، عن قتادة؛ قال: حدثنا صاحب لنا عن أبي هريرة: أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن صوم يوم الجمعة، إلا أن يصوموا يوماً قبله، أو يوماً بعده. قال أبو محمد: ورواه سعيد بن بشير فقال: عن قتادة، عن عياش بن عبد الله، عن أبي قتادة: أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن صوم يوم الجمعة فرداً؟ وقال أبي: كلها صحاح، ما خلا حديث سعيد بن بشير، فإنما هو: عياش، عن أبي قتادة العدوي، قوله.

وإنما قلنا: إنها صحاح كلها؛ لأن شعبة قد تابع همام.

فأما من قال: قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الله بن عمرو: فإن ابن أبي عروبة حافظ لحديث قتادة، وقال: تابعني عليه مطر. وأما حديث أبي هريرة: فإنه صحيح أيضاً.

وأما حديث شعبة: فإن ابن المبارك ويحيى بن سعيد أعلم بحديث شعبة من وكيع. اهـ فهذا الحديث وقع فيه اختلاف كثير جداً، ومع ذلك قال أبو حاتم الأوجه كلها صحيحة، ويعني بذلك الأوجه التي توبع فيها الراوي، وأما الأوجه التي خالف فيها الراوي غيره، وتفرد بهذه المخالفة فإنه لم يصححها كحديث سعيد بن بشير، ورواية وكيع.

فهنا أبو حاتم حكم بضعف الأوجه التي تفرد بها الراوي، وإن كان الراوي ثقة كوكيع، ورجح صحة الأوجه التي وردت لها متابعة، وقوى ذلك عنده أن هذه الأوجه التي توبع فيها الرواة أصحابها ثقات حفاظ، مما يقوي جانب الضبط ويوهن جانب الخطأ والوهم في روايتهم. فيتبين بهذا المثال أنه إذا وقع اختلاف بين رواة الحديث وكانوا كلهم ثقات، ولم يتفرد أحد منهم بل كل قد تابعه غيره من الثقات فإن أبا حاتم يحكم بصحة الأوجه كلها.

خاتمة:

من خلال هذا العرض الذي تقدم يمكننا التوصل إلى النتائج التالية:

- أن الأئمة كما أنهم يحكمون بتعليل بعض الأحاديث والروايات بناء على جملة من القرائن التي احتفت بها فدلّت على وهم راويها، فإنهم أيضاً يحكمون بصحة بعض الأحاديث وسلامتها من

الخطأ بناء على احتفافها بجملة من القرائن التي تدل على صحتها وضبط راويها، وعليه فإن معرفة قرائن التصحيح لا يقل أهمية عن معرفة قرائن التعليل والترجيح.

- أن الأئمة غالباً ما يعتمدون في الترجيح بين الروايات على مجموعة من القرائن المختفة بالحديث، ولا يعتمدون على قرينة واحدة، لأن هذه القرائن تشعر بترجيح أحد الاحتمالين - أعني الضبط أو الوهم - لكنها ليست موجبة لذلك، ولهذا فكلما احتف بالرواية قرائن أكثر كلما زاد احتمال ترجيح أحد الوجهين، واطمأن الناقد إلى حكمه، وهذا يجعل الاعتناء بمعرفة القرائن والبحث عنها مهماً جداً؛ فإنه لا تكاد تجد حديثاً إلا وقد احتفت به مجموعة من القرائن، ولكن قد لا يهتدي كثير من الباحثين إليها، ومن ثمَّ يحصل الخطأ في النقد، أو عدم الاطمئنان للحكم.

- أن كثيراً من القرائن التي يصرح الأئمة بكونهم اعتمدوا عليها في الترجيح ليست على إطلاقها، بل إن الأئمة يستعملون هذه القرينة إذا توفرت شروط أو اقترنت بقرائن معينة، لكنهم عند التعبير عن حكمهم على الحديث يصرحون بتلك القرينة ولا يذكرون هذه القيود والقرائن التي يشترط مصاحبتها لهذه القرينة حتى يقوى الاعتماد عليها في الترجيح، فلا يصح للباحث أن يجعل تلك القرينة مستقلة بنفسها في إثبات صحة الرواية أو ضعفها، وهذه مسألة مهمة جداً.

- من القرائن التي يستعملها أبو حاتم في تصحيح كلا الوجهين عند وقوع الاختلاف: كون الراوي الذي وقع عليه الاختلاف واسع الرواية أكثر من الأحاديث، إلا أن استعمال هذه القرينة مشروط عنده بكون جميع الرواة عن هذا الراوي ثقات.

كون الرواية المرجوحة على خلاف الجادة إلا أن هذا مشروط بكون راويها ثقة حافظاً لا يحتمل منه أن يغلط فيجيء بذلك الإسناد الغريب.

ورود كلا الطريقتين مجموعتين عند أحد الرواة، وهو مشروط بكون الراوي الذي وقع عنه الاختلاف يحتمل منه أن يكون عنده الحديث بالوجهين، وكون الراوي الذي روى الوجهان كذلك يحتمل منه ذلك.

اختلاف ألفاظ الروایتين إلا أن هذه القرينة تقوى للحكم بصحة الوجهين إذا كان الراوي المختلف عليه مكثراً من الرواية –يحتمل منه أن يكون عنده الحديث من وجهين-.

ورود متابعة لكل وجه من أوجه الخلاف، بشرط أن يكون جميع هؤلاء الرواة ثقات.

- يلاحظ من خلال هذه القرائن التي ذكرها أبو حاتم تكرار قرينة مع معظم القرائن، وهي كون الراوي الذي وقع عليه الخلاف ممن يحتمل منه رواية أكثر من وجه، فهذه القرينة هي أهم قرينة في هذا الباب.

- ظهر من خلال استقراء القرائن التي استعملها أبو حاتم في الحكم بصحة الوجهين أن منها ما يرجع إلى المتن، مما يدل على عناية المحدثين بالمتون، وتوجه نظرهم إليها خلال نقدهم للأحاديث والمرويات.

والله أعلم. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

قائمة المراجع

1. أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني ابن حجر. (1984). النكت على كتاب ابن الصلاح. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية.
2. أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوي الحاكم. (1997). المستدرك على الصحيحين. القاهرة: دار الحرمين.
3. أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ابن أبي حاتم. (2006 م). العلل لابن أبي حاتم. الرياض: مطابع الحميضي.
4. زين الدين عبد الرحمن بن أحمد الحنبلي ابن رجب. (1987). شرح علل الترمذي. الأردن: مكتبة المنار.
5. شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي. (1985). سير أعلام النبلاء. بيروت: مؤسسة الرسالة.
6. عبد الرحمن بن محمد الرازي ابن أبي حاتم. (1952). الجرح والتعديل. بيروت: دار إحياء التراث العربي.